مواءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل في الجزائر

Alignment of higher education outputs to the needs of the labor market in Algeria

يحياوي فاطمة[1]، فور خديجة[2] *

Yahiaoui fatma[1], four khadidja[2]

[1] جامعة البليدة 02 علي لونيسي (الجزائر)، yasminayoyo400@gmail.com

[2] جامعة البليدة 02 علي لونيسي (الجزائر)، khadidja.fo@gmail.com

تاريخ الاستلام : 2020/09/12 ؛ تاريخ القبول: 2020/11/24 ؛ تاريخ النشر: 2020/12/31

ملخص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز فاعلية التعليم العالي ودوره في تحقيق التنمية والنهوض بالاقتصاد، وأهميته في تلبية احتياجات سوق العمل من الموارد البشرية المؤهلة علميا وتقنيا، والقادرة على مواكبة تغيرات وتطورات بيئة العمل، وتحليل مدى مواءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل في الجزائر .

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تتمثل في أن اتساع الفجوة بينهما يرجع من جهة إلى طبيعة التعليم العالي في الجزائر من خلال التوسع السريع وغير المخطط مع انخفاض درجة الملائمة والانسجام بين مخرجاته ومتطلبات سوق العمل من ناحية الكيف والكم، ومن جهة أخرى يتعلق بطبيعة العمل المحلي من خلال عدم توازن آليات العرض والطلب على اليد العاملة المؤهلة في السوق المحلية. فإحداث التوازن بين ما تعرضه الجامعة الجزائرية وبين ما تطلبه سوق العمل يستوجب إعادة النظر في كثير من الاختلالات التي تعاني منها منظومة التعليم العالي وفي المقابل إعطاء مرونة أكثر لسوق العمل.

كلمات مفتاحية: سوق العمل؛ التعليم العالي؛ الاحتياجات؛ التوازن؛ البطالة.

تصنيفات JEL : J40 ؛I20

Abstract: This research paper aims to highlight the effectiveness of higher education and its role in achieving development and advancing the economy, and its importance in meeting the needs of the labor market of scientifically and technically qualified human resources, capable of keeping pace with the changes and developments of the work environment, and analyzing the extent to which the outputs of higher education correspond to the requirements of the labor market in Algeria.

The study concluded with a set of results, which is that the widening gap between them is on the one hand due to the nature of higher education in Algeria through rapid and unplanned expansion with a low degree of suitability and harmony between its outputs and the requirements of the labor market in terms of quality and quantity, and on the other hand related to the nature of local work Through the imbalance of supply and demand mechanisms for qualified labor in the local market. Striking a balance between what the Algerian university offers and what the labor market demands, necessitates reconsidering many of the imbalances that the higher education system suffers from, and in return, giving more flexibility to the labor market.

Keywords: labor market; higher education; Needs; Balance; The Unemployment.

JEL Classification Cdoes : I20؛ J40

*–المؤلف المرسل: فور خديجة، البريد الإلكتروني: khadidja.fo@gmail.com

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

تمهيد

يلعب التعليم العالي دورا مهما في عملية النهوض الشامل بالمجتمعات ويساهم في زيادة الكفاءة للعنصر البشري لما يكتسبه من مهارات علمية وعملية تساعده في عملية التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ومن هنا تنبع الأهمية القصوى لعملية التعليم ومخرجاتها ومدى توافقها مع احتياجات سوق العمل .

وهذا يعني أن التعليم العالي يواجه تحديات كثيرة تفرضها عليه مجموعة من التغيرات والتحولات العالمية، والتطور والعولمة وسرعة التواصل التقني والمعلوماتي، ولا يمكن فصل هذه التغيرات عما يحدث في مؤسسات التعليم ، وما ينجم عنها من مشاكل خطيرة مثل البطالة، بسبب الأعداد الكبيرة للخريجين وعدم ملائمة تخصصاتهم واحتياجات سوق العمل، مما شكل عبئا على الجهات المعنية لتوفير فرص عمل مناسبة لهذا الكم الهائل من الخريجين .

كما أن التحولات التي حدثت في العالم جعلت من المواءمة ضرورة ملحة من أجل الحصول على منتج تعليمي يتكيف مع تلك التحولات ويلبي احتياجات عملية التنمية بجوانبها المختلفة. لاسيما أن عملية التعليم باتت تتطلب نفقات باهظة ترهق موازنات بعض الدول ولابد من أن تؤدي إلى نتائج تتناسب مع تلك النفقات.

الإشكاليـــة:

يشكل التعليم العالي منظومة أساسية من منظومات المجتمع التي تتأثر ببعضها البعض من خلال علاقات وتفاعلات متبادلة ، وتشكل متطلبات مجتمع المعرفة تحديات تواجه مؤسسات التعليم العالي ، فالمعرفة أصبحت من أبرز مظاهر السلطة والقوة ، ولم يعد مجديا للمجتمعات تجاهل هذه الحقيقة ، فالدول التي لم تدرك بعد أن المعرفة هي العامل الأكثر أهمية لبناء القدرات والانتقال من التخلف إلى التطور ستجد نفسها على هامش التحولات بل والمتضرر الأكبر منها .

وإزاء هذه التطورات والمتغيرات يترتب على مؤسسات التعليم العالي بذل الجهود للاستجابة لهذه التحديات، فالجامعة تعد مؤسسة اجتماعية طورها المجتمع لغرض أساسي هو خدمته وانطلاقا من هذه الصلة الوثيقة يفترض على الجامعة أن تحدث تغييرا مستمرا في بنيتها ووظائفها وبرامجها ، بشكل يتناسب والتغيرات المحيطة بها وحاجة سوق العمل .

ومن هذا المنطلق وكغيرها من الدول فقد أولت الجزائر اهتماما خاصا بقطاع التعليم العالي، نتيجة ظهور متطلبات جديدة في مختلف القطاعات الاقتصادية والتي تحتاج إلى تكوين يستجيب لهذه المتطلبات بالإضافة إلى أن الولوج في سوق العمل في الوقت الراهن أصبح يخضع لمعياري المؤهلات العلمية والكفاءة اللذين لن يتحققا إلا بوجود قطاع مؤهل وفعال قادر على تخريج أيادي عاملة لها القدرة على التأقلم وواقع سوق العمل .

وبناء على ما سبق تتبلور إشكالية الدراسة في التساؤل التالي: ما مدى مواءمة وانسجام مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل ؟

أهميـة البحث:

من المتطلبات الأساسية لأي خطة إستراتيجية للتنمية وضع رؤيا للتعليم العالي والفني تقوم على إيجاد نظام تعليمي ومهني ذو جودة عالية قادرة على إنتاج قوة بشرية ذات كفاءة عالية تستطيع أن تلبي احتياجات مجتمعاتها الحالية والمستقبلية بما يتوافق مع تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة، فالتعليم المخطط والموجه هو الطريق السليم لإنتاج العقول المفكرة وإنتاج الإنسان المبدع المثقف الذي يسهم في بناء مجتمعه اقتصاديا واجتماعيا إسهاما فعالا. وما تعاني منه معظم الدول النامية ومنها الجزائر من عدم مواءمة بين مخرجات المؤسسات التعليمية واحتياجات سوق العمل يشكل خسارة كبيرة لتلك الدول في الإنفاق على تعليم لا يسهم في تلبية احتياجاتها من الخبرات العلمية التي تسهم في تقدمها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهـداف الدراسـة:

الأهداف المرجوة من هذه الدراسة تتمثل في:

. تسليط الضوء على طبيعة وواقع التعليم العالي في الجزائر كما ونوعا؛

. دراسة مدى فعالية منظومة التعليم العالي وقدرتها على دفع عجلة التنمية؛

. الكشف عن التحديات التي تواجه التعليم العالي في الجزائر؛

. الكشف عن مدى نجاح الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في إطار سياسة التعليم العالي؛

. إظهار العلاقة بين مخرجات منظومة التعليم العالي وسوق العمل وإبراز أهم الأسباب المؤدية لتفاقم البطالة؛

. بيان مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل في الجزائر بما يسمح بتطوير جودة التعليم؛

. التعرف على أهم العوامل التي أدت إلى إتباع الفجوة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الجزائر؛

. التوصل لبعض المقترحات التي يمكن الاستفادة منها في مجال إيجاد المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل .

I – واقع التعليم العالي في الجزائر:

قبل محاولة التقرب من الجامعة الجزائرية في صورتها الراهنة سواء من خلال واقعها ووضعيتها الحالية من حيث الكم والكيف لا بد من ذكر أهم المراحل التي مرت بها والتحولات التي عرفتها.

I – 1 المراحل التي مرت بها منظومة التعليم العالي في الجزائر

يقوم التعليم العالي بالتركيز على آلية أساسها فن الانتقاء والتحليل والتركيب، فهو لا يعني مجرد جمع المعلومات فحسب وإنما التركيز على ابتداع أدوات للتعامل مع هذه المعلومات، وهذا ما أشارت إليه مجموعة من التعاريف، فحسب عدى عطا التعليم العالي هو: « كل أنواع التعليم الذي يلي مرحلة الثانوية أو ما يعادلها وتقدمه مؤسسات متخصصة، وهو مرحلة التخصص العلمي في كافة أنواعه ومستوياته، رعاية لذوي الكفاءة والنبوغ، وتنمية لمواهبهم، وسدا لحاجات المجتمع المختلفة في حاضره ومستقبله، بما يساير التطور المفيد الذي يحقق أهداف الأمة وغايتها النبيلة »[1].

كما عرفه مُحَّد نجيب بن حمزة أبو عظمة على أنه: « ذلك التعليم المستقطب للمخرجات المميزة من التعليم العام بعد الثانوية العامة، ويقوم بمسؤولياته لتدريب الموظفين، ويتحمل توفير الكوادر البشرية المناسبة لسوق العمل في مجالات الاختصاص »[2].

فالتعليم العالي في الجزائر شهد بدوره تطورات مهمة خلال العقود الماضية التي عقبت الاستغلال، وقد تأثر خلال تطوره بمختلف السياسات والخطط التي عرفتها الجزائر خلال مسيرتها وتحولاتها السياسة والاقتصادية والاجتماعية، ويمكن تقسيم المراحل التي عرفها تطور التعليم العالي في الجزائر إلى المراحل التالية:

- المرحلة الأولى (1962- 1969)[3]

تبدأ هذه المرحلة من سنة 1909 كانت كلية واحدة تم إنشاؤها في الجزائر العاصمة حتى عام 1962 (مرحلة الاستقلال)، ثم من خلالها تأسيس أول وزارة متخصصة في التعليم العالي والبحث العلمي وقد تميزت هذه الفترة بإنشاء جامعات المدن الجزائرية الرئيسية، حيث افتتحت جامعة وهران سنة 1966، تليها جامعة قسنطينة سنة 1967، ثم جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين بالجزائر العاصمة وجامعة العلوم والتكنلوجيا مُحَّد بوضياف بوهران وجامعة عنابة. وقد كانت هذه المرحلة تهدف إلى توسيع التعليم العالي، والتعريب الجزئي والجزأرة مع المحافظة على نظم الدراسة الموروثة. أما النظام البيداغوجي كان موروثا عن الاستعمار الفرنسي، حيث كانت الجامعة مقسمة إلى كليات: كلية الآداب والعلوم الانسانية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، كلية الطب، كلية العلوم الدقيقة. كما كانت الكليات بدورها مقسمة إلى عدد من الاقسام، تدرس تخصصات مختلفة، وكان النظام البيداغوجي مطابقا للنظام الفرنسي، حيث كانت مراحله كما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. مرحلة الليسانس: وتدوم ثلاث سنوات في غالبية التخصصات تنتهي بالحصول على شهادة ليسانس في التخصص المدروس.
2. مرحلة الدراسات المعمقة: وتدوم سنة يتم التركيز فيها على منهجية البحث، إلى جانب أطروحة مبسطة لتطبيق ما جاء بالدراسة النظرية
3. شهادة دكتوراه الدرجة الثالثة: وتدوم سنتان على الأقل من البحث لانجاز أطروحة علمية.
4. شهادة دكتوراه دولة: قد تصل مدة تحضيرها إلى خمسة سنوات من البحث النظري أو التطبيقي، حسب تخصصات الباحثين واهتماماتهم.

➢ المرحلة الثانية (1970- 1997)

تتميز هذه المرحلة باستحداث وزارة متخصصة بالتعليم العالي والبحث العلمي، وبإصلاح التعليم العالي سنة 1981، حيث يتمثل هذا الإصلاح في تقسيم الكليات إلى معاهد مستقلة تضم الأقسام المتجانسة، واعتماد نظام السداسيات محل الشهادات السنوية. كما أجريت تعديلات التالية على مراحل الدراسة الجامعية:

مرحلة الليسانس: ويطلق عليها أيضا تسمية مرحلة التدرج وتدوم أربعة سنوات، أما الوحدات الدراسية فهي المقاييس السداسية.

مرحلة الماجستير: وتسمى أيضا مرحلة ما بعد التدرج الأولى وتدوم سنتين على الأقل. وتنقسم إلى فترتين، الفترة الأولى مجموعة من المقاييس النظرية بما فيها التعمق في منهجية البحث، أما الفترة الثانية فتستغل في إعداد بحث يقدم في صورة أطروحة للمناقشة.

مرحلة دكتوراه دولة: ويطلق عليها تسمية مرحلة ما بعد التدرج الثاني وتدوم حوالي خمس سنوات من البحث العلمي. كما أضيفت في البرامج الجامعية الأشغال الموجهة والتطبيقات الميدانية. إضافة إلى فتح مجموعة من المراكز الجامعية في عدة ولايات لمواجهة الطلب المتزايد على التعليم العالي وتميزت هذه المرحلة بوضع الخريطة الجامعية سنة 1984، بهدف تخطيط التعليم العالي إلى أفاق سنة 2000، في ضوء احتياجات الاقتصاد بقطاعاته المختلفة، حيث عمدت الجامعة إلى تحديد الاحتياجات من أجل تلبيتها، وتحقيق التوازن من حيث توزيع الطلبة على التخصصات التي تحتاجها السوق الوطنية للعمل كالتخصصات التقنية، والتقليل من التوجيه إلى بعض التخصصات كالحقوق والطب، كما تم بموجب الخريطة الجامعية تحويل معاهد الطب إلى معاهد وطنية مستقلة

➢ المرحلة الثالثة (1998-2003):

تميزت هذه المرحلة بالتوسع التشريعي والهيكلي والإصلاح الجزئي وأهم الإجراءات التي عرفتها هذه المرحلة ما يلي:

- وضع القانون التوجيهي للتعليم العالي في سبتمبر 1998 ؛
- قرار باعداة تنظيم الجامعة في شكل كليات؛
- إنشاء ستة مراكز جامعية في كل من ورقلة، الأغواط أم البواقي، سكيكدة، جيجل وسعيدة؛
- إنشاء جامعة بومرداس وتحويل المراكز الجامعية لكل من بسكرة وبجاية ومستغانم إلى جامعات؛

وبحلول سنة 1999 أصبح قطاع التعليم العالي يحصي 17 جامعة 13 مركز جامعي و6 مدارس عليا للأساتذة، 141 معهدا وطنيا للتعليم العالي، 12 معهدا ومدرسة متخصصة. كما ظهرت بعد ذلك جامعات ومراكز جامعية أخرى وملاحق لجامعات، مما ساهم في تدعيم هياكل قطاع التعليم العالي وتجسيد ديمقراطيته[4].

➢ المرحلة الرابعة من 2004 إلى يومنا هذا:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد تم في السنوات الأخيرة تنفيذ العديد من المشروعات والبرامج الهادفة إلى تطوير التعليم العالي وأساليب التكوين حيث لم يعد خافيا توجه أنظمة التعليم العالي في العالم نحو تنظيم نمطي يتخذ شكل هيكلة تعليمية من ثلاثة أطوار هي ليسانس ، ماستر ، دكتوراه .الشيء الذي يمنح مقروئية أفضل لهذه الأطوار وللشهادات المتوجه لها على الصعيدين الوطني والدولي .

لقد شهد النظام القديم للتعليم العالي في الجزائر (النظام الكلاسيكي) عدة نقائص سواء من الناحية الهيكلية أو التنظيمية للؤسسات ومن الناحية البيداغوجية والعلمية للتكوين المقدم للطالب الجامعي خاصة في مجال الاستقبال والتوجيه وعملية تدرج الطلبة والتي نوردها في النقاط التالية[5]:

1. الدخول إلى الجامعة المعتمد على التوجيه المركزي.

2. يقوم النظام الكلاسيكي على نظام التدرج صعب ومتأزم بسبب توجيه أولي غير ملائم مع قدرات الطالب مما ينتج عنه نسبة الرسوب كبيرة .

3. عروض التكوين التي يحوزها لاتتناسب مع شعب البكالوريا الجديدة .

4 . نظام التقييم الخاص بالنظام الكلاسيكي لايساعد على تطبيق البرامج التعليمية المستحدثة بشكل جيد ويسير .

إن هذه المشاكل والعوائق التي واجهها النظام الكلاسيكي للتعليم العالي جعلت الجزائر تطبق نظام جديد وهيكلة جديدة لهذا التعليم سنة 2004 وهو نظام ل .م . د وذلك بغية تطويره حيث يندرج هذا النظام الجديد في إطار إصلاح التعليم العالي ، ويتكون هذا النظام من ثلاث أطوار أساسية وفيمايلي مختلف مكوناته (أطواره) [6]:

طور الليسانس : يشمل هذا الطور مجموعة من الوحدات التعليمية موزعة على عدد من التخصصات ، حيث يتكون هذا الطور من ست سداسيات تتضمن مرحلتين أولاهما في تكوين قاعدي متعدد التخصصات وتتمثل ثانيهما في تكوين متخصص، ويندرج ذلك ضمن غايتين ، الغاية الأولى ذات طابع مهني تمكن الطالب من الاندماج المباشر في عالم الشغل ، أما الغاية الثانية فهي أكاديمية تمكن الطالب من مواصلة الدراسة على مستوى الماستر.

طور الماستر : يشمل هذا الطور مجموعة من الوحدات التعليمية موزعة على أربع سداسيات وهو طور مفتوح لكل الطلبة الجامعيين الحاصلين على شهادة أكاديمية (شهادة ليسانس) في ذلك التخصص، ومن مهام هذا التكوين هو التمكين من اكتساب تخصص دقيق في حقل معرفي محدد بما يسمح بالمرور إلى مستويات عالية من الأداء والمهارة .

طور الدكتوراه : وهو الطور أو المرحلة الأخيرة من الدراسة حيث يشمل هذا الطور ست سداسيات ومن مهامه :تحسين المستوى عن طريق البحث ومن أجل البحث ، تعميق المعارف في تخصص موحد.

I – 2 تطور التعليم العالي في الجزائر

لقد تطور حجم شبكة هيكل مؤسسات التعليم العالي في الجزائر من جامعة وحيدة وهي جامعة الجزائر كانت تسير من قبل المستعمر الفرنسي إبان الاستعمار لتستحدث جامعات أخرى بعد الاستقلال موزعة على كامل أنحاء البلاد حيث وصل عددها سنة 2017 إلى 107 مؤسسة جامعية إضافة إلى ذلك تشمل شبكة البحث العلمي أحد عشر مراكز بحث وأربع وحدات بحث وثلاث وكالات أبحاث بالإضافة إلى مختبرات بحوث عديدة، ويسهر على خدمة الطلبة 59 مديرية خدمات جامعية في حوالي 388 إقامة جامعية، يستفيد 75,5 % منهم من المنح الجامعية و 39 % من حق الإيواء[7].

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم 01: شبكة مؤسسات التعليم العالي في الجزائر

المؤسسة	الجامعات	المراكز الجامعية	الملحقات الجامعية	المدارس العليا الوطنية	المدارس العليا للأساتذة	المدارس التحضيرية	المجموع
العدد	48+ جامعة التكوين المتواصل	05	10	20	11	12	107

المصدر: زروقي مُحَمَّد أمين، زروقي وسيلة، مرجع سابق، ص 28.

أما بالنسبة لعدد الطلبة المسجلين فاق كل التوقعات في السنوات الأخيرة ليتجاوز المليون والنصف مليون طالب سنة 2016 بعد ما كان لا يتجاوز 1.173.7000 طالب خلال سنة 2010، هذه الزيادة هي نفسها التي عرفتها الجامعات الجزائرية لمدة أربعين سنة منذ 1962 بثلاث جامعات على مستوى الوطن بعدد لا يفوق 2000 طالب إلى سنة 2001 حيث وصل عدد الطلبة المسجلين على 488617 طالب كل هذا يفرض على الدولة تحديات مع الزيادات المتسارعة في السنوات الأخيرة للطلبة مسجلين على مستوى 107 مؤسسة جامعية المتواجدة ب 48 ولاية.

إن هذه الأعداد المتزايدة من الطلبة المسجلين في المؤسسات الجامعية دفع بالدولة إلى بذل كثير من المجهودات من أجل ترقية قطاع التعليم العالي على مر السنوات الأخيرة، حيث طهر جليا في سياسة الحكومة التركيز الكبير على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من خلال المبالغ الضخمة التي صرفت على هذا القطاع فقد وصلت قيمة ميزانية القطاع لسنة 2017 ما يعادل 310,12 مليار دج مقارنة مع سنة 2010 والتي خصصت لهذا القطار ما يقارب 173,84 مليار دج.

وشهدت ميزانية قطاع التعليم العالي معدلات نمو موجبة خلال الفترة 2010 إلى غاية 2017 وتفسير هذه الزيادة المستمرة في الإعتمادات الموجهة إلى قطاع التعليم العالي إلى ارتفاع أجور العمال والهيئة التدريسية التي تشكل الجزء الأكبر من ميزانية القطاع، ارتفاع عدد الطلبة المقيمين ما يزيد من حصة النفقات المخصصة للخدمات الجامعية وارتفاع عدد المسجلين في الجامعات.

وقد تضاعف نصيب كل طالب من الإعتمادات المخصصة لقطاع التعليم العالي في الجزائر بعد ما كان 90000 دج سنة 2000 ليصل إلى 212,014 دج سنة 2014 إلا أن هذا النصيب انخفض في سنة 2015، وهذا يرجع إلى ارتفاع عدد الطلبة المسجلين في السنوات الأخيرة الذي لم يقابله نفس الزيادة في الإنفاق بسبب الأزمة التي تمر بها البلاد ما يطرح الكثير من التساؤلات حول مصير قطاع التعليم العالي في الجزائر الذي ينتظره الكثير من التحسينات المواكبة للتنمية الاقتصادية.

تطور عدد الأساتذة الباحثين في الجزائر خلال الفترة 2005 2012

يعتبر حجم أو عدد الأساتذة والباحثين مؤشر حقيقي لقياس تطور البحث العلمي ، حيث أن حجم هذه الهيئة يعكس طاقة البحث العلمي والتعليم العالي لأي بلد ، ففي الجزائر تطور حجم هذه الهيئة العلمية خلال الفترة (2005 . 2012) كما يلي:

جدول رقم 02: يبين تطور عدد الأساتذة الباحثين في الجزائر خلال الفترة (2005 . 2012)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الباحثون	السنوات					
	2005	2008	2009	2010	2011	2012
الأساتذة الباحثون	3720	14720	18863	25079	26579	28079
الباحثون الدائمون	1500	2100	2700	3300	3900	4500
المجموع	5220	16820	21563	28379	30479	32579

المصدر: جمال مرزاقة ، الارتقاء بجودة البحث العلمي في ميدان التعليم العالي في الوطن العربي ، الجامعة الأردنية ، 2013 IACQA، ص 321.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن هناك تطور هائل ومتزايد في عدد الباحثيين الدائمين والأساتذة الباحثين في الجزائر خلال الفترة 2005 – 2012 وهذا مؤشر حقيقي يعبر عن توسع حجم الطاقة البحثية في الجزائر خلال تلك الفترة .

II– مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في الجزائر

يعتبر التعليم والعمل عنصرين متلازمين وجب التوفيق بينهما لتحقيق المواءمة بين البرامج والتخصصات التي يقدمها التعليم العالي لاحتياجات سوق الشغل المستقبلية، ويؤدي اختلال توازن مخرجات التعليم ومتطلبات سوق الشغل إلى هدر الإمكانيات المالية في تمويل تخصصات وبرامج لا ترتبط بخطط التنمية واحتياجات سوق الشغل ، وهدر الطاقات البشرية وعدم توجيهها إلى المهن والوظائف المطلوبة لقطاعات العمل .

II – 1 واقع سوق العمل في الجزائر

سوق العمل يمثل المنطقة الجغرافية سواء كانت إقليم أو مدينة تتوفر فيها موارد بشرية تشكل قوة عمل قادرة وجاهزة للعمل وراغبة فيه في كافة الأوقات ، ويكون بإمكان المنظمات توفير حاجتها منها ، وسوق العمل كأي سوق آخر يتكون من متغيرين إثنين هما العرض والطلب، والطلب يمثل حاجة المنظمة من الموارد البشرية على اختلاف أنواعها وتخصصاتها ومستوياتها التعليمية ومهاراتها المكتسبة ، أما العرض فيمثل عدد العاملين الراغبين في عرض خدماتهم من العمل لقاء أجر معين .[8]

قطاعات التشغيل في الجزائر :

منذ بداية الإصلاحات والجزائر تسعى إلى توظيف اليد العاطلة عن العمل والتخفيف من نسبة البطالة ، حيث سعت جاهدة لتحقيق هذا المسعى ، ومن أجل استكشاف تطورات شاملة للعمالة وفهمها حاولنا أخذ نظرة شاملة للعمالة (حجمها ، نسبتها ، هيكلها) وذلك لمعرفة العمالة أكثر والتعرف على مستوياتها وقد أخذنا التصنيفات التالية :

**– التوزيع التشغيلي للسكان في الجزائر :

عرفت الجزائر فائض في العمالة، الأمر الذي أدى إلى توزيع اليد العاملة بشكل غير متوازن بين القطاعات وهذا مانبينه في الجدول التالي:

جدول رقم03:التوزيع التشغيلي للسكان 2004–2015.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السنوات	السكان		
	السكان النشطون	السكان المشتغلون	السكان البطالون
2004	9469946	7798412	(%17.6)167134
2005	90492508	8044220	(%15.26)144288
2006	10109645	8868804	(%12.3)1240841
2007	9968906	8594243	(%13.79)1374663
2008	10315	9146	(%11.3)1169
2009	10544	9472	(%10.2)1072
2010	10812	9736	(%10)1076
2011	10661	9599	(%10)1062
2012	11423	1778	(%11.2)1253
2013	11964	10788	(%9.8)1175
2015	11932	10594	(%11.2)461

المصدر:بوخاري فريال،تراس ديهية ،مخرجات منظومة التعليم العالي وسوق الشغل-جراسة حالة الجزائر،ماستر في العلوم السياسية،جامعة مولود معمري،تيزي وزو،2016-2017،ص92.

من خلال الجدول السابق يمكننا تسجيل ارتفاعا ملحوظا في نسبة السكان بعدما كان يصنفها الاقتصاديين بالمنخفضة مقارنة بالدول المتقدمة ، فبعدما كانت تعرف ارتفاعا خلال السنوات 2004-2007 تراجعت بعد ذلك خلال السنوات 2008-2015 وهذا نتيجة الأوضاع الاقتصادية للبلاد.

تسجل نسبة البطالة تراجع كبير بعد ما بلغت نسبتها سنة 2004 ب17.65%لتصل إلى11.2% سنة2015، وهذا راجع إلى مجهودات الدولة لتقليص حدة البطالة من خلال برامج و أجهزة التشغيل وترقيته غير أن هذا المشكل لا يزال إلى حد اليوم يهدد الجزائر ولابد من ايجاد الحلول المناسبة له.

**-التوزيع الاقتصادي للتشغيل

جدول رقم04:توزيع اليد العاملة حسب النشاط الاقتصادي

السنوات				
	الفلاحة	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	الخدمات
2004	1617	1061	968	4153
2005	1381	1059	1212	4393
2006	1610	1264	1258	4738
2007	1171	1028	1524	4872
2008	1252	1141	1575	5178
2009	1242	1194	1718	5318
2010	1136	1337	1886	5377
2011	1034	1367	1595	5603
2012	912	1335	1663	6260
2013	1141	1407	1791	6449
2014	899	1290	1826	6224
2015	917	1377	1776	5624

المصدر:بوخاري فريال،تراس ديهية، مرجع سابق،ص94.

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القطاع الفلاحي :نلاحظ من خلال الجدول أعلاه انخفاض في نسبة اليد العاملة في القطاع الفلاحي، ويعود هذا الانخفاض إلى التحول الاقتصادي الذي عرفته البلاد وانتهاج سياسة التصنيع التي ساهمت في ترقية النشاطات غير الفلاحية، بالإضافة إلى الفوارق الموجودة في مستوى المداخيل مابين القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى ، مما أدى إلى تسرب اليد العاملة من القطاع الفلاحي إلى القطاعات الأخرى، حيث نلاحظ خلال الفترة (2004 -2015) تناقص في اليد العاملة الفلاحية التي بلغت 1617 في سنة 2004 لتنخفض إلى 917 سنة 2015.

القطاع الصناعي: نلاحظ أنه ورغم الاستراتيجيات التنموية التي انتهجتها الجزائر والإهتمام بالقطاع الصناعي إلا أن نسب العمالة في هذا القطاع بقيت ضعيفة مقارنة بالقطاعات الأخرى ، هذا رغم ارتفاعها من سنة لأخرى خلال الفترة (2004 – 2015) ، حيث تزايدت سنة 2004 بـ 1061 لترتفع أكثر في 2015 لتصل إلى 1377 يد عاملة

قطاع البناء والأشغال العمومية : نلاحظ من خلال معطيات الجدول السابق أن هذا القطاع قد عرف خلال هذه الفترة تزايد في اليد العاملة حيث قدرت بـ 968 سنة 2004 وتزايدت إلى أن وصلت 1776 سنة 2015 .

قطاع الخدمات : إن قطاع الخدمات على عكس القطاعات الأخرى يستقطب أكبر عدد ممكن من العمالة في الجزائر ، ويحتوي هذا القطاع بدوره على قطاعات أخرى كالتجارة، الإدارة، النقل وخدمات أخرى وقد بلغت فيه اليد العاملة 4153 سنة 2004 وارتفعت سنة 2015 إلى 5624 ، وهذا يعود إلى الديناميكية الاقتصادية. ومن حيث توزيع اليد العاملة حسب كل قطاع فهي مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم05:توزيع اليد العاملة حسب القطاع

السنوات	القطاع العام	القطاع الخاص
2004	2678	5121
2005	2964	5080
2006	2746	6123
2007	2987	5607
2008	3149	5996
2009	3235	6238
2010	3346	6390
2011	3843	5756
2012	4354	5816
2013	4440	6349
2014	4100	6139
2015	4455	6139

المصدر:بوخاري فريال، تراس ديهية، مرجع سابق،ص96.

من خلال البيانات السابقة نلاحظ :

القطاع العام : من خلال الجدول السابق يمكن القول بأن القطاع العام عرف تطورا في نسبة اليد العاملة حيث كانت تقدر2678 في سنة 2004 لترتفع وتتزايد في سنة 2015 وتصل إلى 4455 ، وهذا نتيجة لرغبة القوى العاملة للتوظيف لدى القطاع الحكومي تأمينا على حياتهم المهنية ونتيجة الظروف ، غير أن ارتفاع اليد العاملة في السنوات الأخيرة لا يغطي نسبة البطالة وهذا نظرا للأزمة الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر نتيجة انخفاض أسعار البترول .

القطاع الخاص : من خلال الجدول السابق نلاحظ أن القطاع الخاص يستحوذ هو الآخر على عدد كبير من اليد العاملة أو العمالة حيث قدرت سنة 2004 بـ 5121 لترتفع وبشكل أكبر سنة 2015 إلى 6139 ، وهذا نظرا لوجود فرص عمل في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا القطاع وكذا نتيجة التحولات الاقتصادية التي تعيشها البلاد وقد عملت هذه الأخيرة على تشجيع القطاع الخاص على استقطاب اليد العاملة .

II – 2 العلاقة بين التعليم وسوق العمل

إن علاقة التعليم بسوق العمل لها جوانبها العلمية والاقتصادية والاجتماعية كون هذه العلاقة إرتباطية تكاملية تحددها خطط وسياسات واتجاهات اقتصادية تحدد بناء عليها مجالات الأعمال والمهن والتقنيات والتكنولوجية المطلوبة بمؤسسات سوق العمل وفق متطلبات التنمية ، وفي إطار هذه العلاقة تحدد التخصصات المطلوبة للمهن في منظومة التعليم العالي من خلال برامج وخطط ومناهج دراسية علمية وتطبيقية .

تكمن مهمة التعليم العالي في إعداد القوى البشرية ذات القدرات العالية والتخصصات المختلفة المؤهلة والقادرة على أخذ المواقع المتقدمة والمتميزة في النشاط الاقتصادي ، في حين مهمة سوق العمل تكمن قدرته على استيعاب تلك القوى البشرية وتوفير الظروف المناسبة لاحتوائها والاستفادة منها بما يحقق زيادات في الإنتاج والدخل ، ورفع مستوى المعيشة للفرد والمجتمع .

وبالتالي فإن إيجابيات العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل تعتمد على قدرة مخرجات التعليم العالي في تلبية احتياجات النشاط الاقتصادي من القوى العاملة بالكم والكيف الطلوبين[9].

II – 2 –1 أسباب ضعف المواءمة بين التعليم العالي وسوق العمل

ويمكن التمييز بين أسباب متعلقة بطبيعة التعليم العالي ، وأخرى متعلقة بطبيعة سوق العمل

II – 2 –1–1 أسباب متعلقة بالتعليم العالي

من أهم الأسباب التي أدت إلى اتساع الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات واحتياجات سوق العمل ما يلي[10]:

– التوسع السريع وغير المخطط في التعليم العالي .

– اعتماد التعليم العالي على أساليب غير دقيقة في اختيار مدخلات من الطلبة وعلى أساليب تقليدية في التدريس والتدريب والتقويم .

– عدم اعتماد مخططي التعليم العالي على رؤيا واضحة للاحتياجات المستقبلية لسوق العمل من القوى البشرية .

– ضعف برامج التوجيه والإرشاد الأكاديمي والمهني للتعليم العالي .

– فشل أو سوء سياسة التخطيط والبرمجة المركزية في توزيع أعداد الطلبة حيث يتم خلافا لمؤهلاتهم ورغبات الكثير منهم مما يؤدي إلى الفشل والتأخر الدراسي وبالتالي إلى تخريج طلبة بكفاءات ضعيفة

– الأمية الميدانية التي يعاني منها معظم خريجي التعليم العالي والتي يواجه بسببها الخريجين صعوبات في تطبيق ما تعلموه والخوف والقلق من مواجهة المهنة.

– التوجه العام بسلك التعليم الأكاديمي والعزوف عن التوجيه نحو التعليم المهني، حيث يظهر الترهل في أعداد من يخوضون في التعليم الأكاديمي.

– سوء توزيع الخريجين أحيانا أو توزيعهم عشوائيا على قنوات ليس لها علاقة بتخصصاتهم أو بما درسوه وهو ناتج عن سوء التخطيط وعدم توافر أجهزة العمل المساعدة أو عدم توفر المشاريع التي توظفهم

II – 2 –1–2 أسباب متعلقة بطبيعة سوق العمل

– عدم توازن آليات العرض والطلب على اليد العاملة المؤهلة في السوق المحلية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– المهارات المتوفرة لدى الخريجين لا تتوافق مع طبيعة الأعمال التي تقدمها جهات التوظيف في القطاعين العام والخاص .

– عدم توفر فرص العمل في نفس اختصاص الخريجين بسبب التضخم في أعدادهم وتركزهم في اختصاصات معينة تفوق الحاجة لهم بعد التخرج .

– ارتفاع عدد المشتغلين بقطاع الخدمات بسبب تغير اتجاهات معظم الناس ودعمهم لمبدأ التوجه المادي أو العمل الحر وجمع المال عن طريق العمل في التجارة .

II – 3 التحديات التي تواجه التعليم العالي في الجزائر

إن قراءة فاحصة للإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية في التعليم العالي تجعلنا نستنتج أن هذا النظام يسعى إلى إعداد وتهيئة وتنمية مخزون من الرأس مال الفكري يضم أساتذة وقادة ومديرين وعاملين مؤهلين للتفكير الإستراتيجي الإبتكاري وهو ما يجعل منه نظاما لتكوين مجموعات صغيرة بأقل جهد وفي أقل وقت وبأقل تكلفة أيضا .لكن بالرجوع إلى واقع الميدان التعليمي يتبين أن عملية التكوين الموجودة حاليا في جميع المراحل الدراسية وخاصة في الجامعة لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب للاستجابة لظروف بيئتنا وإلى شروط البحث العلمي بسبب ما يلي:

1 – قلة التأطير حيث قدر عدد الأساتذة المؤطرين للطلبة سنة 2011 بـ 40140 أستاذ دائم أغلبهم برتبة أستاذ مساعد (28782 أستاذ مساعد) كما أن نسبة كبيرة من أساتذة التعليم العالي (بروفيسور) على أبواب التقاعد [11]

2– الوضعية العامة للبلاد التي أثرت سلبا على المستوى العام للمنظومة التربوية وأسباب خاصة تعود أساسا إلى المشكلات البيداغوجية المتمثلة في ضعف الدروس خاصة النظرية منها بسبب نقص المصادر وكثرة الوحدات مع خلوها من وظيفة خاصة .

3– الطلب المتزايد على التعليم العالي وتزايد أعداد الطلبة حيث بلغ عدد الطلبة المسجلين 1277000 طالب سنة 2014 .

4– مقاومة بعض الأساتذة للتطور ونمطية التكوين المبنية على التلقين بحيث لا تفتح المجال للإبداع والابتكار الفردي وإن وجد هذا فإنه يبقى محاولات فردية وليست سياسة تعليمية .

5 – تنامي معدلات البطالة بين خريجي الجامعات (حاملي الشهادات) الذين يفتقرون إلى كفاءات تستجيب إلى متطلبات السوق .

6– التكزين الكمي على حساب التكوين النوعي وذلك للتكلفة التي أصبح يتطلبها التعليم إضافة إلى تغير منظومة القيم المجتمعية بحيث لم يبقى للتعليم نفس المكانة المرموقة التي كان يحظى بها في السابق .

7– البحوث المنجزة هي بحوث من أجل نيل الشهادات وليست بحوث تنجز بهدف التطبيق العملي لها مما أدى إلى الحد من فعالية البحث العلمي .

8– هجرة الكفاءات وعدم بقائها في الداخل للمساهمة في التأطير والتكوين.

ويمثل التحدي الأساسي الذي يواجه نظام التعليم في الجزائر : توفير عرض مناسب من الخبرات والمهارات التي تتوافق مع متطلبات سوق العمل ، والحرص على الارتقاء بمستوى هذا العرض بصورة مستمرة ، ضرورة دعم التزام مؤسسات المجتمع المختلفة بأهمية تطوير الموارد البشرية للحفاظ على مستويات مرتفعة من الإنتاجية والتوظيف، كيفية حل المشكلات الأكاديمية والإدارية التي تواجه مؤسساتنا التعليمية ، ضرورة تبني هياكل جديدة للبرامج الدراسية ذات محتوى يتناسب مع طبيعة المراحل المقبلة ويرتكز على تنمية جوانب الإبداع لدى الطلبة مثل استخدام الوسائل الرقمية الحديثة ، وكذا مشكلة توفير الخدمة التعليمية على نطاق واسع لعدد متزايد من المواطنين وفي الوقت ذاته توفير مستوى مرتفع من التدريب وكذلك البحوث سواء على المستوى الجامعي أو الدراسات العليا مثل الاستعانة بالتعليم المفتوح أو التعليم عن بعد كبديل و أحيانا كمكمل للدراسة التقليدية على اعتبارها وسيلة اقتصادية لنشر التعليم .والجزائر قطعت شوطا كبيرا في ذلك حيث تم إدخال طرائق جديدة للتكوين والتعليم، تتضمن إجراءات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بيداغوجية جديدة خلال مسار التكوين، لهذا تم إطلاق المشروع الوطني للتعليم عن بعد، ويرتكز التعليم عن بعد حاليا على شبكة منصة للمحاضرات المرئية والتعليم الإلكتروني موزعة على غالبية مؤسسات التكوين ، والدخول إلى هذه الشبكة ممكن عن طريق الشبكة الوطنية للبحث (ARN) ، حيث يوجد حاليا (77)مؤسسة معنية بالمشروع ، ويعد مركز البحث العلمي والتقني (CERIST) النقطة المركزية في المشروع أما بالنسبة للمحاضرات المرئية فهناك 13 موقع مرسل / مستقبل و 64 موقعا مستقبلا[12].

IV– الفجوة القائمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل وسبل تقليصها

إن بداية ظهور البطالة في صفوف الجامعيين كان بعد منتصف الثمانينات، فسعي الجزائر إلى اللحاق بركب البلدان المتقدمة وتحقيق التنمية التي قوامها الموارد البشرية ذات التأهيل العالي، أدى بها إلى تقديم خرجين لا تتطلبهم الحاجات وليسوا في المستوى المطلوب من الكفاءات والتأهيل والذي يدل على سوء العلاقة بين الجامعة وهياكل الاستخدام في الدولة، إذ شهدت الجامعة الجزائرية تكوين فائض كبير في الإطارات في مختلف التخصصات لا يحتاجها السوق.

IV– 1 أسباب بطالة حملة الشهادات العليا

حسب تعريف المكتب الدولي للعمل فإن فئة البطالين قد بلغت 1214000 شخص في سبتمبر 2014 وبلغ معدل البطالة 10,6 % مسجلا ارتفاعا قدره 0,8 نقطة مقارنة بأفريل 2014، وتتراوح ما بين 9,2% لدى الذكور و 17,1% لدى الإناث مع تباينات حسب العمر والمستوى التعليمي والشهادة المحصل عليه[13]. حيث يرجع ارتفاع معدل البطالة إلى ارتفاع نسبة البطالة لدى خريجي الجامعات والمعاهد العليا فبعد الانخفاض المسجل خلال الفترة (2000-2013) والتي تراجعت من 21,4% سنة 2000 إلى 14,3% سنة 2013 لتصل إلى عتبة 16,4% مع تباينات معتبرة حسب الجنس 10,9% لدى الذكور و 22,1% لدى الإناث، كما سجلت نسبة مرتفعة كذلك لدى خريجي معاهد التكوين المهني والذي بلغ 0.8 نقطة ما بين أفريل وسبتمبر 2014 بينما شهدت فئة البطالين غير حاملي الشهادات ارتفاعا طفيفا قدر بـ 0,2 نقطة وبلغ معدل البطالة لدى الشباب ما بين سن 16 و 24 سنة معدل 25.2% أي ما يعادل شاب من ضمن أربعة. ومن خلال الجدول رقم 02 الذي يوضح توزيع البطالة حسب الجنس والمستوى التعليمي يتبين لنا أن بطالة الشباب الجامعي أكبر من بطالة الفئات الأخرى،وقد شهدت هذه الفئة انخفاضا أخر بقيمة 15.4 بالمئة مع نهاية ستمبر2014 بالمقارنة مع سنة2013، من حيث مناصب الشغل التي تم خلقها ،مع ارتفاع نسبتها بين الإناث أكثر من الذكور.

الجدول رقم 05: توزيع نسبة البطالة حسب الجنس والمستوى التعليمي خلال سنتي 2008 و 2014

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السنوات	الجنس	المستوى التعليمي				
		بدون مستوى	ابتدائي	متوسط	ثانزي	جامعي
2008	ذكور	22.1	22.8	26.9	27	23.6
	اناث	30.7	38.4	25.1	24.3	22.3
	مجموع	22.8	27.6	26.7	26.1	22.8
2009	ذكور	15.2	25.4	15.0	25.9	24.4
	اناث	16.4	20.9	26.2	22.8	20.1
	مجموع	15.8	25.0	25.1	24.9	21.3
2010	ذكور	1.7	7.5	10.5	7.0	10.4
	اناث	2.7	8.0	12.8	17.2	33.3
	مجموع	1.9	7.6	10.7	8.9	20.3
2011	ذكور	2.4	6.3	11.9	6.9	8.9
	اناث	3.0	7.4	18.6	15.0	22.4
	مجموع	2.5	6.3	12.6	8.6	15.2
2012	ذكور	2.7	7.9	12.7	7.9	9.8
	اناث	4.4	12.5	18.5	16.0	20.5
	مجموع	3.0	8.3	13.3	7.9	14.6
2013	ذكور	2.2	6.4	10.4	7.9	9.4
	اناث	5.5	9.7	17.3	16.0	19.2
	مجموع	2.7	6.7	11.1	9.7	14.0
2014	ذكور	2.6	6.9	11.6	8.3	9.9
	اناث	3.7	8.2	16.1	15.0	21.8
	مجموع	2.7	7.0	12.0	9.7	15.4

المصدر: بوخاري فريال،تراس دهية،مرجع سابق،ص98

لقد شهدت الفترة (2008-2012) نسبة بطالة بين الجامعيين بلغت 13,9% موزعة بنسبة 13,1% للذكور و 14,5% للإناث[14]، حيث شهدت سنة 2008 لأول مرة تجاوز نسبة بطالة حاملي الشهادات الجامعية نسبة البطالة لدى الفئات الأخرى،

جدول رقم06: توزيع نسبة البطالة حسب الشهادة المتحصل عليها2010-2015.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السنوات	الجنس	الشهادة المتحصل عليها			
		بدون شهادة	تكوين المهني	التعليم العالي	المجموع
2010	ذكور	7.2	10.5	11.1	8.1
	اناث	7.7	20.2	.336	19.1
	مجموع	7.3	12.5	21.4	10.0
2011	ذكور	7.8	10.9	9.5	8.4
	اناث	11.8	17.3	22.7	17.2
	مجموع	8.2	12.4	16.1	10.0
2012	ذكور	8.7	13.7	10.7	9.6
	اناث	13.1	18.3	20.5	17.0
	مجموع	9.2	14.4	15	11.0
2013	ذكور	7.5	10.7	9.7	8.3
	اناث	12.5	17.9	19.1	16.3
	مجموع	8.1	12.3	14.3	9.8
2014	ذكور	8.4	11.4	10.9	9.2
	اناث	10.6	17.4	10.9	17.1
	مجموع	8.6	12.7	16.4	10.6
2015	ذكور	9.6	12.3	8.2	9.9
	اناث	11.7	16.9	20.2	16.6
	مجموع	9.8	13.4	14.1	11.2

المصدر: بوخاري فريال،تراس دهية،مرجع سابق،ص99

تبين الإحصائيات أعلاه أن نسبة البطالة في الجزائر لا تزال مرتفعة ، خاصة عند فئة الشباب المتخرجين من جامعات التعليم العالي إذا ما قورنت بالمستويات الأخرى وكذلك نفس الشيء بالنسبة للفئة الحاصلين على شهادة التكوين المهني مقارنة ببقية المستويات ذات أنماط التعليم المتدنية ، أو حتى غير الحاصلين على شهادة . فهذه الحالة تمثل حالة من عدم الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد وذلك للأسباب الثلاثة الآتية:

– أن التعليم العالي في الجزائر أصبح هدرا للموارد التي تم استثمارها في تراكم رأس المال البشري دون أن تساهم في زيادة النمو الاقتصادي؛

– بطالة الخريجين من حملة الشهادات الجامعية تخلق صدمة لدى الفئات الأخرى من المجتمع، وتؤدي إلى عزوف الأطفال عن الدراسة؛

– بطالة الشباب الجامعي تؤثر سلبا على باقي الفئات الأخرى والذين يفضلون تخصيص وقتهم المتاح في العمل، الأمر الذي يحد من تراكم رأس المال البشري والذي يعد حسب لوكاسا محدد أساسي في زيادة النمو الاقتصادي[15].

– إن بطالة فئة حملة الشهادات العليا تختلف عن بطالة الفئة غير المتعلمة في النوع وبعض الأسباب، فالسياسات المتعاقبة بينت هشاشة القرارات الحكومية في زيادة حدة البطالة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وتتمثل هذه السياسات في:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- التوقف عن تعيين الخريجين؛ الانتقاء الصعب وعامل الخبرة؛
- عدم التنسيق بين التعليم والتوظيف والذي أدى إلى تراجع عائد التعليم نتيجة الحصول على مناصب عمل دون مراعاة التخصصات التعليمية؛
- ضعف الطلب الخارجي على يد العاملة الجزائرية المؤهلة.[16]

– تطبيق نظرية المتواجدين داخل المؤسسة– المتواجدين خارج المؤسسة: فالبطالة في الجزائر ليست من أصل اقتصادي كلي (ضعف الاستثمار) فقط، ولكنها مرتبطة أساسا بفوارق التعديل الموجودة بين عرض وطلب العمل بسبب الاحتكار والريع المهني القائم؛

– نسبة كبيرة من خريجي الجامعات في الجزائر يرفضون العمل في القطاع الخاص ويريدون العمل في القطاع الحكومي.

IV– 2 نتائج بطالة حملة الشهادات العليا

أهم نتائج بطالة حملة الشهادات العليا تراجع مستوى الشهادات ، عزوف أطفال المدارس عن مواصلة الدراسة والتي تعتبر من أخطر النتائج الإجتماعية والإقتصدية بالإضافة إلى تعميم الجهل ، اللجوء إلى إستراد اليد العاملة المؤهلة من الخارج ، هجرة كثيفة لحملة الشهادات نحو الخارج وهروب الأدمغة .وعليه فالسياسات التعليمية المطبقة في الجزائر قاصرة عن تلبية إحتياجات سوق العمل ، ويظهر ذلك جليا في نقص المهارات وأيضا الزيادات غير العادية التي تدفع بها الجامعات والمعاهد والمدارس العليا سنويا من الخريجين دون أن يكون ذلك طلبا حقيقيا لسوق العمل ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها :

– إفتقار عناصر التكامل والترابط والتناسق في سياسة التعليم ، حيث تمت دراسة كل مرحلة على حدى (أساسي ، إكمالي ، ثانوي ، جامعي) .

– عدم الربط بين التعليم ومعدلات النمو السكاني وغياب المهارات للمكونين بحكم ضعف المنظومة التربوية .

– تطبيق أنماط تعليم مختلفة دون دراسة سوق العمل ، وذلك راجع إلى عدم توفر متخصصين في تخطيط المناهج المتطورة وضعف الإدارة التعليمية .حيث أدى هذا إلى تضاعف العدد عند الإنتفال من الثانوية إلى الجامعة ومن الجامعة إلى سوق العمل ، وبالتالي زيادة نسبة البطالة عما هي عليه .[17]

IV–3 سبل تقليص الفجوة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل

تسعى الدولة جاهدة لوضع قنوات بين مخرجات التعليم العالي ومناصب الشغل من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية بإتباعها الإجراءات التالية:[18]

– بتشجيع المبادرة المقاولاتية لدى الشباب لتجسيد أكبر عدد من المؤسسات المصغرة في إطار تدعيم مخطط العمل لترقية التشغيل ومحاربة البطالة المسطرة من قبل وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

– تخصيص هذه الفئة جهاز عقود ما قبل التشغيل كآلية لدعم إدماجهم مهنيا ومرافقة أحسن لحامل الشهادة الجامعية من خلال نشاطات تكوين وإعادة تأهيل وتحسين المعارف خلال فترة الإدماج.

– تمر الجزائر بتحولات اقتصادية كبرى حيث تعيش مرحلة انتقالية من اقتصاد موجة إلى اقتصاد السوق، تولدت عنها تأثيرات اقتصادية واجتماعية هامة، وفي هذا الإطار اتخذت جملة من الترتيبات كتحسين التوازنات على مستوى الاقتصاد الكلي، إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتدعيم وتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص، وتتميز هذه المرحلة لتطوير القطاع الخاص الذي يتطلب يد عاملة مؤهلة كون أن نوعية الموارد البشرية تلعب دور مصيري بالنسبة للمؤسسة في ظل محيط تنافسي.

_ تبني النظام الجديد في الجامعة الجزائرية للرفع من مستوى الطلب على العمل المتخصص والدقيق ومن أجل وضع علاقة مستقرة بين مخرجات التعليم ومدخلات العمل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة

يعد التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة من أهم الركائز الأساسية لتحقيق التنمية في مختلف أبعادها الاقتصادية و الاجتماعية ، ورافدا مهما للنمو و التقدم ، ومجالا للاستثمار في التنمية البشرية ، ومصدر رئيسي لتلبية احتياجات مختلف مؤسسات الأعمال بالقوى العاملة للنهوض بها وتعزيز دورها التنموي .

إن التعليم العالي مثله مثل نسق تعليم نظامي،ما هو إلا انعكاس للسياق الاجتماعي و الاقتصاد العام، وليس بالمستغرب أن يعاني بمختلف مؤسساته تحديات تتصل بتدني في نوعية مخرجاتها وعدم مواءمتها لاحتياجات سوق العمل وخطط التنمية ،فكان على الجامعة أن تغير مهامها وأدوارها ووظائفها وفقا للتغيرات الحالية،لذا يشهد التعليم العالي بالجزائر إصلاحات متعاقبة، حيث مست العديد من الجوانب أهمها علاقة الجامعة بعالم الشغل الذي يركز على ربط التكوين الجامعي بالتشغيل، بغية تحقيق مستوى مقبول من الموائمة بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل انطلاقا من ضمان تكوين نوعي يأخذ بعين الاعتبار تحضير الطلبة إلى عالم الشغل، قصد الاستجابة لحاجات سوق العمل الذي يشهد تحولا جذريا في مناصب العمل التي أصبحت متغيرة باستمرار وتتطلب كفاءات جديدة أهمها القدرة على التكيف معها.

الإحالات والمراجع :

[1] عدى عطا، (2011)، معايير الجودة والأداء والتقييم في مؤسسات التعليم العالي في ضوء التجارب المعاصرة للجامعات الرصينة في العالم، دار البداية، ص 21.

[2] محمد نجيب بن حمزة أبو عظمة، (2001) إدارة الجودة الشاملة وإمكانية الإفادة منها في تطوير التعليم العالي في السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للعلوم التربوية، العدد 14، ص 220.

[3] طالبي صلاح الدين، باركة محمد الزين، (2014)، التعليم العالي و البحث العلمي في الجزائر 1962-2014 ، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 04 ، ص 153

[4] عائشة بوشيخي، نصيرة أوبختي، كلثوم بوهنة، (2014)، التعليم العالي في الجزائر في إطار برنامج الإصلاح – حالة نظام Lmd ، المجلة الجزائرية للمالية العامة ، العدد 04، ص ص 29-48

[5] مونيسب خضرة ،(2012)، نظام ل.م .د وإمكانياته المعرفية ، الملتقى الوطني حول آفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية أيام 23 24 ، 25 26 ، الجزائر، ص 51.

[6] أيمن يوسف، (2009) ، تطور التعليم العالي ، الإصلاح والآفاق السياسية ، رسالة ماجستير في علم الاجتماع السياسي ، جامعة بن يوسف بن خدة . الجزائر ، ص 57.

[7] زروقي محمد أمين، زروقي وسيلة،(2016)، تحليل موائمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل في الجزائر، منشورات البحث الحوكمة والاقتصاد الاجتماعي، العدد 03، ص27-31.

[8] كاهي مبروك ، (2011)، مخرجات التعليم العالي في الجزائر وتحديات سوق العمل ، دراسة ميدانية لخريجي جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، ص ص 45 ، 47 ، 50 .

[9] الربيعي سعيد بن حمد، (2007)،التعليم العالي في عصر المعرفة، التغيرات و التحديات و آفاق المستقبل ، عمان ، دار الشروق،،ص196.

[10] تواتي خديجة ، مواءمة خريجي التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل،(بعض التجارب الناجحة في التعليم العالي، الملتقى الوطني حول التوسع في التعليم و سوق العمل، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم،ص ص7-8-9

[11] نصر الدين قريبي ،(2015)، موائمة مخرات التعليم العالي لسوق العمل في الجزائر – دراسة استكشافية –، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية ، جامعة أم البواقي ، المجلد2، العدد2، ص 154 .

[12] نصر الدين قريبي ، مرجع سابق ، ص 155

[13] ناصر الدين قريبي،(2014)، موائمة مخرجات التعليم العالي لسوق العمل في الجزائر، دراسة استكشافية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الرابع، جامعة وهران 2، الجزائر، ص 156.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

[14] Office national des statistiques (ONS),(2013), Enquête emploi, auprès des ménages 2013, collection statistique N 185, séries, Algérie, P129.

[15] محمد دريوش دحماني،(2003)، إشكالية التشغيل في الجزائر محاولة تحليل، أطروحة غير منشورة في الاقتصاد، جامعة تلمسان، الجزائر ، ص 213-214.

[16] مدني بن شهرة،(2009)، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، ص255-256.

[16]. نصر الدين قريبي ، مرجع سابق ، ص 159

[17] مدني بن شهرة،(2009)، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، ص255-256.

[17]. نصر الدين قريبي ، مرجع سابق ، ص 159

[18] مدني بن شهرة،(2009)، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، ص255-256.

[18]. باركة محمد الزين، مسعودي عبد الكريم، (2015)، تحديات التعليم العالي بالجزائر و آفاق التغيير، المجلة لجزائرية للمالية العامة، العدد 05 ، ص ص 05-21

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com